دراسة تقييمية للمناخ الإستثماري في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

Evaluation study of investment climate in Algeria During the periode of (2001-2017)

ساطور رشيد [1]
جامعة لونيسي علي البليدة 2
r.satour@univ-blida2.dz

كباز مريم
جامعة لونيسي علي البليدة 2
kabazmeriem@gmail.com

تاريخ الاستلام:2017/09/12 تاريخ القبول:2019/06/10 تاريخ النشر:2019/12/24

ملخص

نقوم من خلال هذا العمل بتحليل وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات الإحصاء الوصفي اعتمادا على بعض الأرقام والإحصاءات المعتمدة وعلى عدة مؤشرات اقتصادية دولية، والتي من خلالها يمكن إعطاء صورة تقييمية عامة للمناخ الاستثماري في الجزائر. أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد بفعل تطبيق برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ سنوات التسعينيات إلا أنه بينت بعض المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لنمو وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات بمحاولة تحسين البيئة الاستثمارية.أوصت الدراسة على ضرورة بناء سياسة إستراتيجية استثمارية واضحة ومستقرة تهدف إلى تحسين وإصلاح بيئة الاستثمار والقضاء على العراقيل التي تعيق نمو هذا القطاع.

الكلمات المفتاحيه: استثمار، مناخ الاستثمار، تقييم، حالة الجزائر.

تصنيف JEL: E22, E62, E 66

Abstract

This paper aims to analyze and evaluate the investment environment in Algeria in the period of 2001-2017 using descriptive and analytical methodology, and statistics based on international economic indicators. The results of the study show that the government was able to achieve economic balance after adopting economic reforms in the nineties, however the economic indicators issued by international institutions show that the investment environment in Algeria is not attractive for local and foreign investments despite the authorities efforts to improve it. The study focuses on the necessity to set clear and stable investment policy and strategy to improve and reform investment environment and overcome the obstacles.

Keywords:investment, investment climate, evaluation, the case of Algeria.

JEL classification : E22, E62, E 66

[1] **المؤلف المرسل**:ساطور رشيد r.satour@univ-blida2.dz

مقدمة

اهتم علماء الاقتصاد بموضوع الاستثمار منذ بداية تطور الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر وحتى أصبح الاقتصاد علما مثل باقي العلوم، إذ أجمعوا على أن الإنفاق الاستثماري هو أحد العناصر الأساسية والمهمة في الطلب الكلي، ومنه يعتبر موضوع الإستثمار من الموضوعات المهمة في الدراسات الإقتصادية، ومن القضايا المهمة المطروحة للنقاش، فهو يمثل جزء مقتطع من الدخل القومي والمسمى بالإدخار والموجه لتكوين الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، وله دورا إيجابيا ومؤثرا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

إن مناخ الاستثمار يمثل مجمل الظروف والعوامل التي تشكل الفرص وتؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على اتخاذ قرارات الاستثمار وتوطينه وفي حركة رؤوس الأموال، وبالتالي قد يكون المناخ الاستثماري محفزا أو معيقا لاتخاذ أي قرار استثماري مهما كان نوعه وحجمه، ومنه يمكن من خلال دراسة تقيميه للمناخ الاستثماري التعرف على مجمل الأوضاع القانونية، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية التي تكوّن البيئة الإستثمارية، والتي من خلالها يتم إتخاذ قرار الإستثمار. فجودته تشجع الشركات على الإستثمار من خلال توفره على بعض التحفيزات كتخفيض التكاليف غير المبررة، تقليل المخاطر والعوائق أمام المنافسة.

مر الاقتصاد الجزائري خلال أربع عقود بتطورات هامة وبتغيرات بنيوية أدت إلى تغير هيكل الاستثمار، حيث انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي، بالاعتماد على القطاع العام في إحداث التنمية الاقتصادية، إلاّ أن انخفاض الكفاية الإنتاجية للمؤسسات العمومية أدى إلى إفلاس العديد منها، خصوصا مع أثار أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، الذي زاد من حدة الأزمة الاقتصادية الجزائرية. وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إحداث تغيرات في سياستها الاقتصادية، وذلك بالاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية. حيث تم إصدار عدة قوانين تخص الاستثمار، من أجل تنفيذ سياسة استثمارية تهدف إلى جلب أكبر قدر ممكن من النفقات المالية المحلية والأجنبية.

وفق الطرح السابق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسة التالية:

هل مناخ الإستثمار في الجزائر يساعد على تطوير الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية؟

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الموضوع عن طريق النقاط الأساسية التالية:

- واقع الإستثمار في الجزائر
- تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر
- معوقات الإستثمار

1. واقع الإستثمار في الجزائر

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الأرقام والإحصاءات المتعلقة بتطور عدد التصريحات الاستثمار والمشاريع وكذا تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1.تطور عدد تصريحات الإستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

لا يمكن الاعتماد على تطور عدد تصريحات الاستثمار كمعيار لقياس أو تحديد مستوى المناخ الاستثماري في الجزائر، وإنما فقط التطرق إليه من باب توضيح الصورة العامة لسياسة الاستثمار في الجزائر، وأن هذه التصريحات لا تشير إلى الاستثمارات المنجزة، وإنما فقط تعتبر كوعود لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول التالي يوضح لنا تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2017.

جدول 01: ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة للفترة 2002-2017

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	62334	99	11780833	82	1098011	89
الإستثمار الأجنبي	901	1	2519831	18	133583	11
المجموع	63235	%100	14300664	% 100	1231594	% 100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "بيانات التصريح بالإستثمار" مقتبس من الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/index.php/fr/

مما سبق يتضح أن عدد المشاريع الإستثمارية تطور حتى أصبح 63235 مشروع إستثماري بقيمة 14300664 مليون دج والذي يوفر 1231594 منصب شغل خلال 16 سنة الأخيرة. أي الفترة 2000-2017، كما تبين لنا أن المشاريع الإستثمارية المحلية تتصدر المرتبة الأولى بنسبة 99% من النسبة الكلية لعدد المشاريع أي بقيمة 11780833 مليون دج وتعادل 82% من التكلفة الكلية للمشاريع الإستثمارية والمتوقع إستحداث 1098011 منصب شغل بنسبة 89%. إلا أن

المشاريع الإستثمارية الأجنبية ضئيلة جدا والتي تمثل 1% من النسبة الكلية لعدد المشاريع، قيمتها 2519831 مليون دج و133583 منصب شغل متوقع إستحداثه أي نسبة 11%.

أشارت الوكالة الوطنية ANDI، أن هذه المشاريع موزعة حسب البرامج المسطرة من طرف الدولة، حيث سجّل قطاع الصناعة في المرتبة الأولى، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك ثم قطاع النقل وفي الأخير قطاع الخدمات والسياحة. حيث تتمركز أغلب هذه المشاريع في المناطق الشمالية للبلاد(وسط شمال، شمال شرق،شمال غرب) فهي أكثر المناطق جاذبية للإستثمارات حيث تتركز بنسبة 67% من حيث المشاريع المنجزة، أما المناطق الأخرى كالهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية عرفت إنتعاش في مجال الإستثمار وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من توفير البنى التحتية والمعدات اللازمة، أين بلغت نسبة 4% من المشاريع المنجزة.

إن الشيء الذي يؤكد إهتمام الجزائر بترقية وتطوير الإستثمارات هو الإرتفاع في عدد المشاريع المصرح بها مقارنة بما كان عليه، وذلك منذ صدور الأمر رقم01-03 والمتعلق بتطوير الإستثمار. والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما ساوى هذا القانون بين القطاعين العام والخاص، مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع المصرح بها في القطاع الخاص إلى 61926 مشروع إستثماري، بتكلفة 8570379 مليون دج و1050246 منصب شغل. كما هو موضح في الجدول الموالي، ومن الإحصائيات المبينة فيه يتضح أن هناك سيطرة للقطاع الخاص على العام فقدرت نسبة المشاريع المصرحة في ذلك القطاع ب 97.93%.

جدول 02: تصريح موجز لعدد المشاريع الاستثمارية- حسب القطاع القانون خلال الفترة 2002-2017

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	61926	97.93	8570379	59.93	1050246	85.28
العمومي	117	1.89	4518781	31.60	131914	10.71
المختلط	112	0.18	1211505	8.47	49434	4.01
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100%

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار"بيانات التصريح بالإستثمار" مقتبس من الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/fr/

2.1/ تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

زاد اهتمام الجزائر بتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001، نظرا لأهميتها في النشاط الاقتصادي، وكونها تعد مدخلا من مداخل النمو الاقتصادي، وإمكانية مساهمتها بشكل فعّال للنهوض بالبلاد نحو النمو الاقتصادي، ونتيجة النجاح الذي حققته في عدة دول، ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع مختلف القطاعات. فلهذا تبنت الجزائر سياسة فعّالة لدعم وتأهيل وتطوير هذه المؤسسات والتركيز عليها في النشاط الاقتصادي، ونقلها من حالة التقليد إلى الاحتراف، وذلك بتكييف ظروف ومحيط عملها من جميع النواحي الإدارية، المالية، الجبائية، التسويقية وغيرها، بغرض الوصول بها إلى مستوى التنافسية والكفاءة الاقتصادية. والجداول الموالية توضح لنا أثر هذه السياسة على تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2017.

جدول 03: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر للفترة 2001-2008

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PME الخاصة	244570	261075	287799	312181	341914	376028	410293	518900
PME العامة	788	788	788	778	874	739	666	626
المجموع	245358	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526

المصدر:وزارة الصناعة و المناجم في الموقع الإلكتروني:

http://www.mdipi.gov.dz/%20?bulletin_de_veille_statistique

Farida Nemiri Yaici, Les PME et l'emploi en Algerie une diversite de dispositifs d'appui pour quels resultats ?,cahier du cread n°10, p73.

جدول 04: تابع لتطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر للفترة 2009-2017

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PME الخاصة	586903	618515	658737	711275	747387	851511	934037	575906	92804
PME العامة	591	557	572	551	547	542	532	532	264
المجموع	587494	619072	659309	711826	747934	852053	934569	934569	1060289

المصدر:نفس المرجع السابق ذكره.

تشير إحصاءات الجداول السابقة أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة شهد تطورا مستمرا، حيث عرف زيادة تقدر بأكثر من ثلاثة أضعاف من 2001 إلى 2017 (أي بمقدرا 814931 مؤسسة)، تم تسجيل من ناحية أخرى إنخفاض بـ 524 مؤسسة عامة خلال نفس الفترة، حيث عرفت تذبذبا كبيرا. فخلال الفترة 2001-2004 إستقر عددها بـ 788 مؤسسة ثم إرتفع بمقدرا 96 مؤسسة في سنة 2005. بعد ذلك بدأ في الإنخفاض إلى أن وصل العدد إلى 264 مؤسسة عامة سنة 2017، فهذا ما يعكس إستراتيجية وسياسة الدولة لهذا القطاع، بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص للإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللقطاع العام للإستثمار في المشاريع الإستراتيجية الكبرى.

2.تحليل مناخ الإستثمار

سنتطرق من خلال هذه النقطة على عدة مؤشرات اقتصادية متداولة في العالم، والتي من خلالها يمكن إعطاء صورة تقييميه للاستثمار في الجزائر، وذلك بواسطة المعياريين التاليين:

1.2.المعيار الأول:التقييم الكمي

يعتمد على المؤشرات الإقتصادية الكمية التي تعكس التوازن الإقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام، وهو يعكس حجم السوق ومدى تطوره، معدل التضخم (مؤشر السياسة النقدية)، نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة (مؤشر التوازن الداخلي)، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات ومؤشر المديونية الخارجية. والجداول التالية توضح لنا أهم المؤشرات الإقتصادية للإستقرار الإقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2015.

جدول 05: تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للإقتصاد الجزائري للفترة 2001-2008

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو (%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.10	2.7	4.58	2.4
معدل البطالة (%)	27.3	25.89	23.70	20.10	15.30	12.30	13.80	11.30
فائض أو عجز في الميزانية كنسبة من PIB (%)	4.05	0.23	8.36	7.11	6.33	8.45	11.8	8.10

معدل التضخم (%)	4.23	1.42	4.27	3.96	1.64	2.53	3.67	4.46
سعر الصرف(متوسط الفترة) ($)	77.26	79.68	77.39	72.06	73.37	72.65	69.37	64.58
الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من PIB (%)	12.8	7.7	13	13.1	20.83	25.30	23.33	20.24
رصيد الدين الخارجي (مليار $)	22.6	22.6	23.5	21.4	16.5	5.05	4.2	5.95
إحتياطي الصرف الأجنبي	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	99.33	143.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد علة مختلف المصادر الديوان الوطني للإحصاء، تقرير وزارة الخارجية وصندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جدول 06: تابع لتطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للإقتصاد الجزائري للفترة 2009-2015

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو (%)	2.3	2.35	2.4	2.8	2.8	3.8	3.5	3.8	1.6
معدل البطالة (%)	10.19	10	10	11	9.8	10.6	11.3	11.6	12.1
فائض أو عجز في الميزانية كنسبة من PIB (%)	8.40	1.1	-	-	-0.9	-8.0	-16.8	-	-
معدل التضخم (%)	5.70	3.91	4.52	8.89	3.3	2.9	4.78	4.3	4
سعر الصرف (متوسط الفترة) ($)	72.52	74.39	72.93	77.53	79.36	80.56	100.69	-	-
الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من PIB (%)	0.3	7.9	10	5.9	0.4	-4.4	-15.7	-17.1	-16.2
رصيد الدين الخارجي(مليار $)	3.8	2.8	2.0	-	3.4	3.7	3.0	-	-
إحتياطي الصرف الأجنبي	148.9	162.2	193.4	204.9	194.0	187.2	156.6	-	-

المصدر:نفس المرجع السابق ذكره.

يتضح من خلال المؤشرات السابقة للفترة 1994-1998 أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد بفعل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف الصندوق النقد والبنك الدولي، ووفقا للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر ما قبل التسعينيات وبعدها استطاعت أن تتحكم في التوازنات الكلية للاقتصاد، حيث تحكمت في معدلات التضخم التي تم تقليصها من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997 إلى أن بلغت معدل 4% سنة 2017، وهذا ما يعكس استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، وكذا تأكيد الإستقرار الإقتصادي، كذلك بالنسبة لباقي المؤشرات كمعدل البطالة الذي إنخفض من نسبة 24.39%سنة 1994 إلى 12.1% سنة 2017. كما يوضح الجدول السابق أنه قد تم تسجيل فائض خلال السنوات الأخيرة لميزان الحساب الجاري إلى غاية 2013، لكن في السنتين الأخيرتين عرف عجز قدر بنسبة 15.7%، وإنخفاض في المديونية الخارجية، وإرتفاع كبير في إحتياطي الصرف.

يمكن القول حسب هذه المؤشرات أن الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفير بيئة إقتصادية مستقرة. إلا أن المناخ الإستثماري في الجزائر لا يعد مناخا جيدا لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المحلين والأجانب وذلك بسبب وجود عوامل أخرى مؤثرة في قرارات المستثمرين والتي سنتطرق لأبرزها في العنصر الموالي.

2.2. المعيار الثاني:التقييم النوعي

في هذا الإطار سنتطرق إلى أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، حيث أثبتت هذه المؤشرات أن هناك علاقة قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص، مما يستوجب علينا التطرق إليها لرصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر ومقارنتها مع دول الجوار.

1.2.2. مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا مند عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول، فهو مؤشر لقياس القدرة التنافسية لدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، وبالتالي تستطيع الدول الاعتماد عليه في بناء سياستها وكذا انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

جدول 07: ترتيب الجزائر وبعض دول الجوار في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2006–2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010		2011	2012	2013	2014	2015	2016
	155 دولة	131 دولة	134 دولة	133 دولة	139 دولة		– –	140 دولة	145 دولة	– –	140 دولة	138 دولة
الدول		الترتيب عالميا										
الجزائر	76	81	99	83	86		–	110	100	–	87	87
تونس	30	32	36	40	32		–	–	83	–	92	95
المغرب	70	64	73	73	75		–	70	77	–	72	70
ليبيا	–	88	91	88	100		–	113	108	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مناخ الإستثمار للدول العربية للسنوات 2006-2016

يتضح من الجدول السابق أن مناخ الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على هذا المؤشر قد شهد تراجعا من المرتبة 76 سنة 2006 إلى المرتبة 99 سنة 2008، وفي سنة 2010 رتبت الجزائر في المرتبة 86 من بين 139،ثم تراجع ترتيب الجزائر في سنة 2013 إلى 100 من بين 145 دولة بعد المغرب وتونس، ثم استقر بين سنتي 2015 –2016 في الرتبة 87، وبالتالي يمكن القول حسب هذا المؤشر أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع لنمو وجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2.2.2. مؤشرات المخاطر

تحرص العديد من الدول التي تستثمر أموالها في الخارج على القيام بدراسات لأوضاع المناخ الاستثماري في الدول المستضيفة لاستثماراتها، حرصا منها على توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ولضمان نجاح استثماراتها ومن أهمها:

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية**

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS)[2] من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG)[3] منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار أوالتعامل مع القطر وقدراته على مقابلة إلتزماته المالية وسداده، ويتكون المؤشر المركب من ثلاثة

[2] _politic risk services.

[3] _the international country risk guide.

مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية(يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية(25%) ومؤشر تقويم المخاطر الإقتصادية (25%).

يضم المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، حيث تأتي الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة (في جوان 2012) بدرجة 72 من 100 وهذا يدل على تحسن يرجع بالأساس إلى بعض العناصر في المؤشرين الفرعين تقويم المخاطر الإقتصادية وتقويم المخاطر المالية.

- **مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية**

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية COFACE يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والإقتصادية وتصنف الدول ضمن مجموعتين رئيسيتين مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.

يشير A1 إلى بيئة سياسية وإقتصادية ومستقرة والقدرة على التسديد جيدة جدا و A2 تبقى إحتمال عدم السداد ضعيف جدا حتى مع بيئة إقتصادية وسياسية أقل إستقرارا، ويشير الفرع A3 بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا أن يصبح أكثر إنخفاضا مع الفئات السابقة مع إستبعاد إمكانية عدم السداد، أما الفرع A4 يشير إلى أن سجل غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية مع بقاء إمكانية عدم السداد مقبولة جدا.

صنفت الجزائر حسب هذا المؤشر ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة بعد تحسن الوضعية المالية وإرتفاع إحتياطي الصرف بدرجة A4 من بين 165 دولة في أفريل 2012. أما مجموعة درجة المضاربة فيشار إليها بالحروف التالية :

B.يرجع أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C. يمكن للبيئة السياسية والاقتصادية أن تؤدي إلى تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

D. تتميز البيئة السياسية والاقتصادية بدرجة مخاطرة عالية جدا مما يؤدي إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

- **مؤشر سهولة أداء الأعمال**

يصدر هذا المؤشر من طرف البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ سنة 2004، حيث يختص هذا المؤشر في تتبع الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال وذلك بقياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، كما يساهم هذا المؤشر في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار، ويتكون مؤشر سهولة الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية وهي:

مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان و مؤشر إغلاق المشروع.

بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014، حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال والذي ضمّ 189 دولة، أن الجزائر رتبت في الرتبة 153، مما يدل على بيئة معقدة خاصة فيما يتعلق بغياب المعلومات الخاصة بالائتمان وحماية المستثمر، وكذا في حالة النزاعات. ووصل التدهور إلى أن رتبت في المرتبة 166 من أصل 190 دولة سنة 2017/2016 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي على أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة مع تونس والمغرب.

الجدول 08: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال للسنة 2016/2017 من أصل (190 دولة) مقارنة بتونس والمغرب

المؤشرات← الدول ↓	الترتيب العام في DB* (2016)	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
الجزائر	166	145	146	120	163	177	170	157	181	103	71
تونس	88	100	95	48	93	105	119	140	96	76	63
المغرب	69	35	17	72	86	105	62	25	65	57	134

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

World bank & IFC, Doing business 2O16/2017, 15th Edition, PP 143, 180, 200 DB: Doing Business

3/معوقات الإستثمار

رغم المحاولات العديدة للهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق سن القوانين وإصدار الأوامر التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص

في الجزائر، إلاّ أنه حسب الدراسة التحليلية السابقة لتقيم المناخ الاستثماري في الجزائر تشير إلى وجود الكثير من العراقيل والمصاعب التي تعترض المستثمرين المحلين أو الأجانب، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.3.معوقات بنيوية

تتميز البنية التحتية في الجزائر بالتخلف وقلة الجودة لبعدها عن المقاييس العالمية، رغم الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، والمبالغ الضخمة التي خصصت لمشاريع البنية التحتية، فحسب مؤشر البنية التحتية الأساسية المتضمن في تقارير التنافسية العربية والعالمية، تبين مدى هذا الضعف والذي يشمل مختلف العناصر المكونة له منها :انخفاض كفاءة إنتاج الكهرباء، نوعية الطرقات، إهمال استخدام السكك الحديدية في نقل السلع والبضائع أو مستوى كفاءة النقل بالطائرات، وحسب تقرير التنافسية العالمي للسنة 2016-2017 تتفوق أغلب الدول العربية على الجزائر في نوعية البنية التحتية، فيمايلي جدول يلخص ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016-2017.

جدول 09: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمحور البنية التحتية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016/2017

البيان	الترتيب 138 دولة
محور البنية التحتية	100
نوعية البنية التحتية	101
نوعية الطرق	96
نوعية البنية التحتية للسكك الحديدية	57
نوعية البنية التحتية للموانئ	105
نوعية البنية التحتية لخدمات النقل البحري	117
توافر مقاعد النقل الجوي كيليومتر/أسبوع(مليون)	64
نوعية خدمات تزويد الكهرباء	92
إشتراكات الهاتف الخلوية/ 100 نسمة	77
خطوط الهاتف الثابتة/ 100 نسمة	89

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على

WEF,The Global Competitiveness Report 2016-2017,P P 96,9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى تأخر الجزائر في مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية مما ينعكس سلبا على مناخ الاستثمار.

2.3.معوقات قانونية وتنظيمية

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا والكثيرة التغير بما يقلل من شفافيتها ويصعب التعرف عليها، إضافة إلى عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار البيروقراطية والفساد والرشوة.

يترتب على ظاهرة الفساد عواقب جمة من خلال انخفاض معدل النمو الاقتصادي نتيجة تثبيط الاستثمار حيث ينظر إلى الرشاوي على أنها ضرائب، وعدم الكفاءة المترتب على سوء تخصيص الموارد الحكومية و المواهب والكفاءات وهدر الإيرادات الضريبية وتدني أداء البنية الأساسية والخدمات العامة وتقليل فعالية تدفقات المعونة الخارجية بتحويل الموارد المتاحة للمشاريع المشجعة على الفساد، وحسب دارسة ماورو (200) هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار، حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد كلما ازداد معدل الاستثمار، وبالأرقام فإن التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار بنحو 3.7% ومعدل النمو الإقتصادي بحوالي 0.58%.

كما يضاف إلى جملة العوائق وجود اقتصاد موازي غير رسمي مهم، يتجلى في سلع دون حقوق جمركية وكذلك الدفع دون فاتورة ودون إتباع الطرق القانونية للدفع، مما أغرق السوق بسلع ذات أسعار تنافسية، بالإضافة لعدم دفعه للضرائب واستعماله لأيدي عاملة غير مغطاة من صندوق الضمان الاجتماعي، وتتراوح نسبة هذا القطاع بين 30 و40% من الناتج المحلي الخام. وفي مجال التجارة الدولية تتميز عمليات التصدير والاستيراد بطول مدة الإجراءات والوقت المستغرق، مع ارتفاع التكاليف.

3.3. معوقات إقتصادية ومالية

من خلال الدراسة التي أجراها البنك الدولي تؤكد النتائج موقف رؤساء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر(FCE) الذين يعتبرون أن العوائق المالية هي أكبر العوائق التي يتعرضون لها في 28.8% منهم اعتبرها المشكل الأول الذي يعترض نشاطهم الاستثماري، والمتمثلة في صعوبة الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لعدم تمكنها من توفير الضمانات الكافية، كما تواجه المؤسسات صعوبة في التزود بالمواد الأولية نظرا للعراقيل والإجراءات الجمركية الخاصة بالاستيراد، بالإضافة لندرة بعضها وارتفاع أسعارها، كما تمثل صعوبة الحصول على العقار

نسبة 12.9% من عوائق الاستثمار لارتفاع أسعاره في المدن الكبرى التي ترتكز فيها أغلب الاستثمارات وكذلك لتعدد الإجراءات الإدارية مما يعطل حصول المستثمرين على عقود ثبات الملكية الضرورية لطلب الحصول على التمويل، كما يرتبط بمشكل العقار مشكلة تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بالمرافق الأساسية لانطلاق المشروع (الكهرباء، الماء، الغاز والهاتف).

ويرجع مشكل العقارات الصناعية لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة لارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة التأكد من ملكيته الحقيقية، بسبب عدم حصول المستفيدين من الأراضي الصناعية على عقود حقيقية بحيث ترفض كضمانات للاستثمارات، بالإضافة للكثير من المشاكل البيروقراطية كثقل الإجراءات الإدارية وتعدد الهيئات التي تقدم لها الملفات.

4.3. معوقات إجتماعية

تتمثل أهم العوائق الاجتماعية في قلة مهارة اليد العاملة، مما يشكل حاجزا أمام استخدامها في القطاعات التي تبحث دائما على الخبرة والمهارة، خاصة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية. ومع انتشار الفقر نتيجة تدهور في القدرة الشرائية للفئات التي كانت تصنف ضمن الطبقة المتوسطة، خاصة مع بقاء معدلات البطالة وفي العشر سنوات الأخيرة مرتفعة وزيادة الاضطرابات الاجتماعية بسبب غلاء الأسعار ومطالب السكن أو إضرابات البطالين وأجراء القطاع العمومي المطالبين برفع الأجور، حيث شهدت العديد من القطاعات الاقتصادية إضرابات متتالية، كما صاحب ذلك ارتفاع في ظواهر اجتماعية مهددة للأمن كالسرقات والجرائم مما ينعكس سلبا على استقرار الأوضاع الاقتصادية، كما أن تفشي الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل وعدم تكافئ الفرص بين أفراد المجتمع، مما يسهم في زيادة الشعور بالظلم وتأجيج الاضطربات الاجتماعية.

كما تحتل الجزائر المراكز المتأخرة في أغلب المؤشرات الدولية ذات العلاقة بمستوى تقدم رأس البشري ومؤهلاته العالية في جميع قطاعات الاقتصاد الحيوية يمكن تلخيص أهمها من خلال الجدول التالي:

جدول 10: ترتيب الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية لسنة 2016/2017.

البيان	الرتبة/ 140 دولة
محور التعليم العالي والتدريب	96
محور الجاهزية التكنولوجية	108
محور الإبتكار	112

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على

WEF,The global competitiveness report 2016-2017 p96

خاتمة

رغم الجهود التي تبذلها الجزائر لتحسين بيئة الأعمال ومناخ إستثمارها، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات نظرا لما يعرقل ذلك من استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المحفزة، خاصة منها التنظيمية والتي تمثل عقبة رئيسية تقف حيال توفير المناخ الملائم للاستثمار وما يتعلق بتنفيذ البرامج من تطوير للبنية التحتية أو مشاريع التنمية لجميع القطاعات، وضمان حرية الاستثمار في جميع المناطق. كما أن صعوبة الحصول على التمويل وكذا الفساد، وقواعد صرف العملات الأجنبية ومعدلات الضريبة المرتفعة ومشاكل العقار الصناعي، من العوامل المعيقة للنشاط الاقتصادي في الجزائر، مما جعله أقل جذبا للاستثمارات.

إن تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر مرتبط بمعالجة جميع العوامل المشكلة له، من استقرار سياسي واقتصادي واستقرار التشريعات وشفافية القوانين، العمل على الحد من الفساد، تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد بإزالة القيود البيروقراطية وخاصة في مجال الاستثمار الصناعي وحل مشكل العقار الصناعي. تطوير البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات وكهرباء، لتحسين وتذليل العقبات أمام الفرص الاستثمارية المتاحة لصغار المنتجين وربات البيوت.

التوصيات:

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار بمعالجة جميع العوامل المشكلة له، من استقرار سياسي واقتصادي واستقرار التشريعات وشفافية القوانين.
- تبسيط الإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية، وتحسين مختلف العمليات وعصرنتها لخدمة المواطن والمؤسسات الاستثمارية.

- العمل على الحد من الفساد، لتقليل الهدر في الموارد وسوء التوزيع وضياع الإيرادات.
- تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد بإزالة القيود البيروقراطية وخاصة في مجال الاستثمار الصناعي وحل مشكل العقار الصناعي.
- تطوير البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات وكهرباء، لتحسين وتذليل العقبات أمام الفرص الاستثمارية المتاحة لصغار المنتجين وربات البيوت.
- تشجيع الادخار المحلي عن طريق نشر الثقافة المصرفية، وإيجاد بدائل لتشجيع الادخار.
- تطوير الترويج لما له من دور بارز في اجتذاب رؤوس الأموال واستغلال الإمكانات الاستثمارية المحلية وزيادة حجمها.
- تنمية سوق المال والمؤسسات المصرفية، وتفعيل دور بورصة الجزائر، ونشر الوعي المصرفي والاستثماري من خلال وسائل الإعلام والدعاية.
- تحديث نظام الصرف، وفتحه أمام القطاع الخاص والشراكة الأجنبية ووضع آلية للتقليل من مخاطر الصرف.
- أهمية الاستقرار التشريعي ووضوح القوانين مع سهولة الحصول على كل المعلومات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.
- تفعيل وتطوير دور هيئات ومؤسسات تشجيع الاستثمار بتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين بمختلف الوسائل وأحدثها.

المراجع

1- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت،2011، ص ص 64-74.

2- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت،2005، ص ص 64،74.

3- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت،2010، ص267.

4- البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة الأعمال، 2014، ص 3 من الموقع:
http://arabic.doingbusiness.org/ 03/03 2017.

5- علي عبد القادر علي، مؤشرات الفساد الإداري، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 70، فبراير 2008، ص ص 2-10.

6- بعداش مسيكة،غربي فوزية، الإصلاحات في قانون الإستثمار الجزائري(1988-2001) وتأثير ذلك على مناخ الإستثمار، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 5، 2006، ص ص 43-44.

7- جيليان ديل" اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – دور المجتمع المدني في إنجاح الاتفاقيات " دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات، منظمة الشفافية الدولية، الموقع الالكتروني:

http://www.transparency.org/publications/annual_report
06/03/2017.

8- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر" مجلة الباحث عدد 07/ 2009-2010 ص ص 146-147. من الموقع الالكتروني:

http://rcweb.luedld.net/rc7/10-30A2907944.pdf....12/03/2017

9- WEF, the global competitiveness report 2015-2016

10- CNES ,La Configuration Du Foncier En Algérie :Une Contrainte Au Développement économique 24 éme Session Plénière ,PP 60-64, Année 2004, www.cnes.dz.

11-Farida Nemiri Yaici, Les PME et l'emploi en Algerie une diversite de dispositifs d'appui pour quels resultats ?,cahier du cread n°10, p73.

12- World bank & IFC, Doing business 2O18, 15th Edition, PP 143, 180, 200.

13- http://www.andi.dz/index.php/fr/....20/03/2017

14-: http://www.mdipi.gov.dz/%20?bulletin_de_veille_statistique..
23/03/201